



بلاغ

انعقد بحمد الله وتوفيقه يوم الخميس 20 جمادى الأولى 1441 الموافق ل 16 يناير 2020 اجتماع المكتب الوطني للنقابة الوطنية لمستخدمي المكتب الوطني للماء الصالح للشرب قطاع الماء في دورته العادية ، يأتي هذا الاجتماع بعد مؤتمر الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب المنعقد ببوزنيقة يومي 14/15 دجنبر 2019 والذي عرف نجاحا باهرا فاق التوقعات حيث تم تجديد الثقة في الأستاذ عبد الاله الحلوطي كأمين عام لولاية ثانية ، متمنين له و للمكتب المنتخب التوفيق السداد لما فيه مصلحة الاتحاد و الوطن، أما على مستوى المكتب الوطني للكهرباء الماء الصالح للشرب ، فالوضعية جد مقلقة و الاحتقان هو سيد الموقف في ظل ضبابية الرؤية و عدم اشراك الفرقاء الاجتماعيين في القضايا المتعلقة بمصير المكتب بالإضافة الى مشكل غياب التواصل و عدم التجاوب مع المراسلات من طرف الادارة علما انها التزمت في اخر لقاء للحوار ليوم 2019/03/27 على تحديد دورتين للحوار مما ينذر بتأجج الاحتقان و الاحتجاجات.

خلال هذا اللقاء تطرق أعضاء المكتب الوطني لمجموعة من الملفات والمواضيع، ذات الصلة بالأمر التنظيمية للنقابة حيث تم تسطير برنامج يهتم التكوين والتواصل والهيكلية، وأيضا ملفات ذات صلة مباشرة بهموم وبمصالح المستخدمين، ومن أهمها النقاط التالية:

- ✓ غياب التواصل بكل انواعه من طرف الإدارة، وكنموذج لذلك غياب معطيات واضحة عن الزيادة الأخيرة في الأجور جراء التعطيم الكبير الذي شاب عملية التفاوض وضبابية نتائجها
- ✓ التأخر الواضح في الإعلان عن الامتحانات الداخلية والمهنية
- ✓ الاختلالات الواضحة التي شابت عملية تدبير ملف الانتقالات عبر تحويل المناصب
- ✓ الطريقة المسرحية التي تمر فيها مباريات التعيين في مناصب المسؤولية والعشوائية التي تميز الشروط المطلوبة في المترشحين حيث يتم تقطيعها على مقاس بعض المحظوظين في غياب شروط واضحة وثابتة حسب نوعية المناصب

- ✓ التأخر الغير مبرر في تسوية ملف حذف السلام الدنيا دون سبب وجيه
- ✓ الحالة المتردية لبعض دور الاصطيف خاصة المحسوبة على أطر التنفيذ
- ✓ عدم استفادة الأطر لعليا خارج السلم (2 الى 5) من التعويض التكميلي





وقد أكد الإخوة أعضاء المكتب الوطني خلال هذا الاجتماع على ما يلي:

- ✓ استنكارنا الشديد لإغلاق باب التواصل من طرف الإدارة العامة،
- ✓ مطالبتنا الإدارة، في إطار الحق في المعلومة الذي يكفله دستور المملكة، باطلاع الفرقاء الاجتماعيين وعموم المستخدمين على مآل عملية إدماج المكتبيين لإنهاء حالة الغموض والضبابية التي تلف هذا الملف.
- ✓ مطالبتنا الإدارة بإخراج مشروع القانون الأساسي للمكتب إلى حيز الوجود.
- ✓ مطالبتنا الإدارة بفتح حوار عاجل، ومأسسة حقيقية للحوار الاجتماعي القطاعي،
- ✓ مطالبة الإدارة بنهج سياسة تواصلية فعالة، مع الفرقاء الاجتماعيين لإشراكهم في كل ما يتعلق بمستقبل المستخدمين والمكتب على السواء، على اعتبار أن الحوار والتواصل وسيلة حضارية لمناقشة وحل المشاكل، وتكريس السلم الاجتماعي، تجنباً للاحتقان الداخلي.
- من جهة أخرى، أكد أعضاء المكتب الوطني على ضرورة تكثيف الجهود من أجل حمل الإدارة على العمل على فتح باب التواصل من أجل تجاوز بعض الاختلالات التي تمت الإشارة إلى بعضها، وقد حدد المكتب مجموعة من الخطوات النضالية والاحتجاجية التي ستعلن عنها النقابة لاحقاً بعد مناقشتها والمصادقة عليها خلال انعقاد المجلس الوطني المقبل أواخر شهر فبراير.

وفي الختام نهيب بكافة المستخدمين والمستخدمات، إلى الالتفاف حول النقابة الوطنية، لإعادة الاعتبار للعمل النقابي الجاد والمسؤول والواقعي ونجدد دعوتنا للإدارة إلى نهج سياسة تواصلية جيدة وتحكيم منطق العقل باعتبار الفرقاء الاجتماعيين شركاء حقيقيين لا غنى للإدارة عنهم، لأن المرحلة تقتضي تضافر كل الجهود وإشراك الجميع في تحديد مصير المكتب وتحدياته المرتبطة بتنزيل مضامين الجهوية الموسعة.

"والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل"

وحرر بالقنيطرة في 20 يناير 2020 الموافق ل 24 جمادى الأولى 1441

